



نيجيريا: آفاق استفادة قطاع الصناعات الهندسية الغذائية من قانون المكون المحلي (١)

د. جميل حلمي محمد عبد الواحد
باحث في الشؤون الاقتصادية الأفريقية

قام الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان في أبريل ٢٠١١م بإصدار قانون المكون المحلي **Nigerian Oil and Gas Industry Content Development** والذي يهدف بشكل رئيسي الى توطین المشتريات الصناعية والخدمية لقطاع النفط والغاز والاعتماد على القطاعات الإنتاجية الوطنية وتشغيل وتأهيل وتدريب العمالة المحلية، ويعتبر هذا القانون آخر وأهم السياسات التي اتبعتها نيجيريا من أجل توطین مشتريات قطاع النفط والغاز، فقد حاولت الحكومات النيجيرية المتلاحقة تفعيل هذه السياسات بداية من قانون النفط النيجيري الصادر عام ١٩٦٩م، غير أن الواقع ووفقاً لتقديرات هيئة تنمية المكون المحلي النيجيري يشير الى أن قطاع النفط النيجيري قام بالاعتماد على الشركات الأجنبية في تلبية احتياجاته بقيمة بلغت خلال ثلاثين عاماً سبقت عام ٢٠٠٦م نحو ٣٨٠ مليار دولار أضاعت على نيجيريا فرصة توفير مليون فرصة عمل كان بإمكانها القضاء على معدل البطالة والذي وصل أعلى معدلاته عام ٢٠١٣م بين الشباب لتصل ٣٨% وذلك وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، هذا المعدل المرتفع يحدث في دولة تحتل وفقاً لأحدث البيانات (٢٠١١م) المركز العاشر عالمياً في احتياطي البترول وذلك بحجم احتياطي يبلغ ٣٧,٢ مليار برميل وبما يشكل نسبة ٢,٣% من الاحتياطي العالمي، كما تحتل أيضاً المركز الثاني عشر عالمياً في إنتاج البترول الخام وذلك بحجم إنتاج يومي يبلغ ٢٤٥٧ ألف برميل وبما يشكل نسبة ٢,٩% من الإنتاج العالمي للبترول، وتحتل أيضاً المركز التاسع عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي والمركز الأول على المستوى الأفريقي وذلك بحجم احتياطي بلغ ٥,١ تريليون متر مكعب وبما يشكل نسبة ٢,٥% من الاحتياطي العالمي البالغ ٢٠٨,٤ تريليون متر مكعب، ومن حيث إنتاج الغاز الطبيعي فتحتل المركز الثاني والعشرين عالمياً.

إنها حقاً مفارقة كبيرة تجعل الكثيرين يشخصون الحالة المرضية المستقبلية والمتوقعة لهذا النوع من الاقتصاد بما يسمى المرض الهولندي، تتلخص أهم أعراضه في الاعتماد الكلي على قطاع راند يتبعها حالة تراخي في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.



وقد تضمن القانون العديد من النواحي الإيجابية ونقاط القوة التي من المؤكد أنها ستوفر فرصاً كبيرة أمام نمو القطاع الصناعي في نيجيريا، ومن بين أهم هذه النواحي ما يتعلق بما يلي:

١. منح القانون الشركات النيجيرية الأفضلية الأولى عند منح تراخيص تشغيل حقول النفط أو تراخيص نقل النفط وفي كل المشاريع المتعلقة بقطاع النفط والغاز والتي يتم طرحها في نيجيريا، وبحيث يتم منح أفضلية أولى للشركات المحلية التي تمتلك المعدات والعمالة المحلية والمقدرة على تنفيذ الخدمات المطلوبة أو تصنيع السلع المطلوبة، كما نص القانون بشكل واضح على نسب المكون المحلي التي يجب الالتزام بها في مشتريات قطاع النفط والغاز، وألزم القانون جميع الشركات ومطوري المشاريع الاهتمام بموضوع المكون المحلي عند تقييم العطاءات المقدمة في المناقصات المطروحة، وبحيث يتم ترسية العطاء على أعلى الشركات تطبيقاً لنسبة المكون المحلي، وأكد القانون على عدم الاعتماد على قاعدة السعر الأقل عند تقييم العطاءات، خاصة في حالة توفر شركة محلية قادرة على تنفيذ المشاريع أو توريد الصناعات والخدمات المطلوبة.

٢. ألزم القانون كل من المشغلين والمقاولين ومقاولي الباطن بالاحتفاظ بنسبة ١٠% على الأقل من إيراداتهم

ولكن المتأمل لقطاع النفط والغاز ومشترياته الرئيسية يجد نفسه أمام قطاع كثيف رأس المال يعتمد على مكونات تكنولوجيا مرتفعة في تلبية متطلباته، وي طرح السؤال الرئيسي نفسه في هذا الإطار هل بإمكان القطاعات الإنتاجية الوطنية في نيجيريا تلبية متطلبات الإنفاق السنوي لقطاع النفط والغاز المقدر بنحو ١٦,٨ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة؟.

المحور الأول:

الملاح الرئيسية لقانون المكون المحلي النيجيري

يتكون هذا القانون من ثلاثة أجزاء تتضمن ١٠٧ مادة كما يتضمن ملحقاً تم من خلاله النص على نسب المكون المحلي التي يجب أن تلتزم بها شركات النفط والغاز في نيجيريا في مشتريات جميع الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها، وبشكل عام فإن هذا القانون يهدف إلى توطين الصناعات المغذية لقطاع صناعة النفط والغاز، ويقصد بالشركات المحلية أو الموردين المحليين وفقاً لهذا القانون تلك الشركات التي تم تأسيسها وتسجيلها داخل نيجيريا بالتوافق مع قانون الشركات النيجيري والتي يملك المواطنون فيها ما يزيد عن نسبة ٥١% من حصص الملكية، كما يقصد بالمشغلين Operators الملزمين بتطبيق هذا القانون كل من شركة النفط القومية النيجيرية، وفروعها، وشركائها، وأية شركات محلية أو أجنبية تعمل في قطاع النفط والغاز في نيجيريا تحت مظلة أي ترتيبات أو اتفاقيات بترولية.



قطاع النفط والغاز بإعداد خطة سنوية للمكون المحلي قبل إجراء المناقصات، وإعداد جدول زمني للفرص الوظيفية المستقبلية، وخطة للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وتقارير دورية عن التوطين، وبحيث يتم تقديمها لهيئة تنمية المكون المحلي التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها.

٧. أعطى القانون الحق لوزير الموارد النفطية (البترول) منح محفزات إضافية (ضريبية ومالية) لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الفجوة الإنتاجية، وذلك بعد التشاور مع الأجهزة الحكومية المعنية.

٨. ألزم القانون شركات النفط والغاز والمشغلين بنسب مكون محلي محددة في مشترياتها من الصناعات الهندسية والخدمات والقوى العاملة، وتم النص عليها في الملحق المرفق بالقانون، وتتضمن ٢٧٩ نشاطاً اقتصادياً تتوزع بين مشتريات صناعية ومشتريات خدمية وتشغيل عمالة، وتتركز الأنشطة الصناعية في نشاط تصنيع الوحدات الشاملة ويتضمن ١٠ أنشطة صناعية فرعية، وتتراوح نسبة المكون المحلي فيها بين ٥٠-١٠٠% من الحجم أو الوزن، كما يتضمن نشاط تصنيع المواد ١٢ نشاطاً صناعياً فرعياً، وتتراوح نسبة المكون المحلي فيها بين ٤٥-١٠٠% من الحجم أو الطول أو العدد، جدول رقم (١).

التي يتحصلون عليها من أعمالهم في نيجيريا في حسابهم في أحد البنوك المحلية، كما نص على تأسيس صندوق لتنمية المكون المحلي بهدف تمويل عمليات تطوير الصناعة المحلية، وبحيث يتم تمويله من عائد خصم نسبة ١% من قيمة كل عقد يتم ترسيته على أي شركة في نشاط استكشاف واستخراج النفط والغاز، وبحيث يتم وضع هذه المبالغ في صندوق يهدف إلى تنمية توظيف الصناعة.

٣. ألزم القانون جميع مشغلي أو متعهدي تنفيذ مشاريع في قطاع النفط والغاز في نيجيريا بتنفيذ جميع عمليات التصنيع واللحام داخل نيجيريا، وبما يشكل دعماً قوياً لهذه الأنشطة الصناعية.

٤. ألزم القانون المشغلين بإعداد برامج محفزات تهدف إلى دعم وتسهيل نقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء شركات وتحالفات مع الشركات النيجيرية لهيئة المناخ المناسب لهم على نقل التكنولوجيا.

٥. نص القانون على إنشاء كل من هيئة تنمية المكون المحلي، وسوق إلكترونية للموردين، ونظام التأهيل المشترك، والمنتدى الاستشاري للمحتوى المحلي، وصندوق تنمية المكون المحلي، ويعد توفير هذه المؤسسات من أهم عوامل تشجيع التوطين الصناعي.

٦. ألزم القانون الشركات العاملة في



جدول رقم (١):
نسب المكون المحلي التي نص عليها قانون المكون المحلي للقطاع الصناعي

وحدة القياس	المكون المحلي	الوصف
أولاً: تصنيع الوحدات الشاملة:		
	%	Terminal/Oil Movement Systems - أنظمة ومحطات نقل النفط
حمولة	%	Drilling Modules/Packages - وحدات الحفر والتعبئة
حمولة	%	المراسي، العوامات، المسترات، الكباري، الخزانات، أوعية الضغط Piles, Anchors, Buoys, Jackets, Bridges, Flare Booms, Storage Tanks, Pressure Vessels
حمولة	%	Umbilical - الأسلاك البحرية
حمولة	%	Process Modules and Storage Modules - وحدات المعالجة والتخزين
حمولة	%	Accommodation Modules - وحدات الإسكان
حمولة	%	Subsea Systems - الأنظمة تحت سطح البحر
حمولة	%	Pipeline systems - أنظمة خطوط الأنابيب
حمولة	%	Risers - الرافعات
حمولة	%	Utilities Packages - وحدات التعبئة
ثانياً: تصنيع المواد:		
حمولة	%	Steel Plates, Flat Sheets, Sections - ألواح مسطحة مصنوعة من الصلب
حمولة	%	Steel Pipes - أنابيب مصنوعة من الصلب
طول	%	Low Voltage Cables - كابلات ذات جهد منخفض
طول	%	High Voltage Cables - كابلات ذات جهد مرتفع
عدد	%	Valves - صمامات
حمولة	%	Drilling Mud - Barite, Bentonite - مواد حفر من الطين والباريت والبنتونيت
حمولة	%	Cement Portland - أسمنت بورتلاندي
حمولة	%	Cement Hydraulic - أسمنت هيدروليكي
عدد	%	Heat Exchangers - مبادلات حرارية
حمولة	%	Steel Ropes - أربطة مصنوعة من الصلب
ليتر	%	Protective Paints - مواد الطلاء الواقية
حمولة	%	Glass Reinforced Epoxy (GRE) Pipes - أنابيب زجاجية مصنوعة من إيبوكسي مقوى

المصدر: قانون المكون المحلي.



بشكل خاص، لتوضيح مدى قدرته على الاستفادة من الفرص التي يوفرها قانون المكون المحلي والتي تقدر بمشتريات سنوية تبلغ ٨,٨ مليار دولار سنوياً، تتركز النسبة الأكبر منها في مشتريات المواد بنسبة ٨٤%، جدول رقم (٢).

المحور الثاني
الملامح الرئيسية لقطاع
الصناعات الهندسية الغذائية
يهدف هذا المحور من الدراسة إلى تقييم واقع القطاع الصناعي في نيجيريا بشكل عام وقطاع الصناعات الهندسية الغذائية

جدول رقم (٢):
فرص توطین الصناعات الهندسية الغذائية المقدرة سنوياً

النشاط	نسب المكون المحلي (%)	حجم الإتفاق (مليار دولار)	حجم التوطين الصناعي (مليار دولار)
مشتريات المواد	,	,	,
تصنيع الوحدات الشاملة	,	,	,
الإجمالي	,	,	,

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على نسب المكون المحلي التي نص عليها القانون وتقديرات مجلس تنمية المكون المحلي النيجيري حول حجم الإتفاق السنوي لقطاع النفط والغاز.

نيجيريا وإحلال الصناعات المحلية محل الواردات، وبشكل عام يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين من العوامل وهي:

- العوامل الداخلية: تتعلق بنقاط القوة والضعف الخاصة بالمنشآت قطاع الصناعات الهندسية الغذائية، ويمكن اعتبار العوامل الداخلية بمثابة نقاط قوة أو ضعف بالاعتماد على تأثيرها على أهداف المنشآت، وتتضمن هذه العوامل الموارد البشرية، والتمويل، والقدرات التقنية، وغيرها.
- العوامل الخارجية: تتعلق بالفرص والتحديات (التهديدات) التي تقدمها

يقوم هذا المحور بإجراء تحليل SWOT (٢) على قطاع الصناعات الهندسية الغذائية في نيجيريا بهدف تحديد العوامل الداخلية (القوة والضعف) والعوامل الخارجية (الفرص والتحديات) الخاصة بهذا القطاع والتي أثرت بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠١٠م، أو ما قبل صدور قانون المكون المحلي، على الاستفادة هذه الصناعات من الفرص الكبيرة لقطاع النفط والغاز.

ويهدف التحليل الرباعي إلى تحديد العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية التي تشكل أهمية بالنسبة لتحقيق هدف توطین الصناعات الهندسية الغذائية في



الداخلية المؤثرة على المنشآت الصناعية في نيجيريا والتي ينطبق واقعها على واقع المنشآت الصناعية المتخصصة في تصنيع الصناعات الهندسية المغذية لأعمال النفط والغاز في نيجيريا، أمكن التوصل الى تحديد نقاط الفرص والتحديات التي تواجه الصناعات الهندسية في نيجيريا في ضوء المعلومات المتوفرة وذلك من خلال الجدول رقم (٣):
يتضح من التحليل السابق وجود بعض

البيئة الخارجية المحيطة بمنشآت قطاع الصناعات الهندسية المغذية، وتتضمن هذه العوامل بيئة الأعمال، ومؤشرات الحوكمة، مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التقنيات، الفرص الاستثمارية، سياسات منح الأفضلية للصناعات المحلية، وغيرها.
• مصفوفة تحليل العوامل الخارجية (نقاط الفرص ونقاط التحديات): من خلال إجراء تحليل تفصيلي للعوامل

جدول رقم (٣):

أهم نقاط القوة والضعف الخاصة بالصناعات الهندسية المغذية في نيجيريا

نقاط الضعف Weakness	نقاط القوة Strength
١. انخفاض عدد خريجي التعليم الجامعي في التخصصات الهندسية.	١. ارتفاع نسبة الشباب من جملة السكان.
٢. عدم توفر الأراضي، وارتفاع تكلفتها، وارتفاع تكلفة استخراج تراخيص البناء، وصعوبة تسجيل الممتلكات، وعدم كفاءة أنظمة التسجيل العقاري وصعوبة التسجيل.	٢. توفر خريجي التعليم المتوسط الفني.
٣. صعوبة الحصول على التمويل.	٣. انخفاض تكلفة العمالة، وانخفاض معدل الأجر إلى إنتاجية العمالة.
٤. ضعف الإنفاق الحكومي والمخصص على البحث والتطوير، وقلة عدد الموظفين والباحثين، وعدم الاستفادة من الأبحاث العلمية في التطبيق الصناعي، وضعف مستوى مؤسسات البحث العلمي وضعف التعاون بين الجامعات والصناعة في مجالات البحث والتطوير، وانخفاض عدد المجالات العلمية والفنية، وانخفاض الصادرات عالية التكنولوجيا.	٤. مرونة ممارسات التعيين والفصل الوظيفي.
٥. انخفاض عدد براءات الاختراع في قطاع الصناعات الهندسية.	٥. سهولة عملية استخراج تراخيص البناء.
٦. انخفاض عدد شهادات الأيزو في القطاع الصناعي.	٦. سهولة تنفيذ العقود.
٧. عدم توفر الطاقة الكهربائية، وصعوبة توصيل الكهرباء وزيادة عدد الإجراءات اللازمة للحصول عليها وارتفاع تكلفة ذلك.	٧. توفر معلومات الائتمان.
	٨. اهتمام القطاع الصناعي بتحديث الآلات والمعدات من خلال الواردات الرأسمالية من الآلات والمعدات.
	٩. زيادة القدرة على الابتكار وزيادة مشتريات الحكومة من الصناعات عالية التكنولوجيا.



عدد براءات الإختراع، وانخفاض عدد شهادات الأيزو التي حصل عليها القطاع الصناعي.

• مصفوفة تحليل العوامل الخارجية (نقاط الفرص ونقاط التحديات): من خلال إجراء تحليل تفصيلي للعوامل الداخلية المؤثرة على المنشآت الصناعية في نيجيريا والتي ينطبق واقعها على واقع المنشآت الصناعية المتخصصة في تصنيع الصناعات الهندسية المغذية لأعمال النفط والغاز في نيجيريا، وقد أمكن التوصل إلى تحديد نقاط الفرص والتحديات التي تواجه الصناعات الهندسية في نيجيريا في ضوء المعلومات المتوفرة وذلك من خلال الجدول رقم (٤):

نقاط القوة التي تتمتع بها الصناعات الهندسية في نيجيريا، وتتمثل في تسع نقاط رئيسية أهمها شبابية المجتمع، وتوفر خريجي التعليم المتوسط الفني، حيث يمكن عن طريق تأهيل هؤلاء الخريجين الاستفادة منهم كطاقات إنتاجية بشرية فعالة في زيادة معدل النمو الصناعي، كما تنخفض تكلفة العمالة النيجيرية وبما يمكن أن يعزز من القدرات التنافسية لهذه الصناعات في إنتاج صناعات رخيصة الثمن مقارنة بأسعار الواردات، ويتأكد ذلك بالنظر إلى انخفاض معدل الأجور بالنسبة لإنتاجية العمالة، وبالرغم من ذلك توجد بعض نقاط الضعف والتمثلة في سبعة عوامل رئيسية أهمها انخفاض عدد خريجي التعليم الجامعي الفني، وانخفاض نسبة إنفاق القطاع العام والخاص على البحث والتطوير، وانخفاض

جدول رقم (٤):

أهم نقاط الفرص والتحديات الخاصة بالصناعات الهندسية المغذية في نيجيريا

نقاط التحديات Threats	نقاط الفرص Opportunities
١. عدم سهولة تسجيل الشركات.	١. جودة الأنظمة والتشريعات الحكومية.
٢. ضعف مستوى البنية التحتية.	٢. تحسن مناخ المساءلة والمحاسبة.
٣. الفساد.	٣. فرص نقل التكنولوجيا في ضوء الاستثمارات الأجنبية الصناعية.
٤. انخفاض كفاءة الأداء الحكومي.	٤. جاذبية نيجيريا للاستثمار الأجنبي.
٥. عدم الاستقرار السياسي.	٥. المحفزات الضريبية.
٦. عدم فعالية دور القانون.	٦. قيام الحكومة بتحديد فرص استثمارية في قطاع الصناعات الهندسية المغذية.
٧. التعارض بين سياسات التوطين والتزامات نيجيريا في منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الدولية.	٧. ارتفاع ونمو مشتريات قطاع النفط والغاز في ضوء المشاريع المستقبلية.
٨. انخفاض الجمارك على الآلات والمعدات المرتبطة بقطاع النفط وهو ما يؤثر على تنافسية الصناعة المحلية.	٨. رغبة وسعي الحكومة لزيادة نسبة المشتريات محلية الصنع.
٩. ارتفاع الجمارك المفروضة على واردات المواد الخام اللازمة للصناعة.	٩. الأفضلية التي يمنحها قانون المشتريات الحكومية.
١٠. ضعف مؤشرات تسهيل التجارة، وارتفاع تكلفة الاستيراد.	١٠. الفرص الناتجة عن قانون المكون المحلي.
	١١. اتساع سلاسل التوريد.
	١٢. زيادة حجم وجودة التوريد المحلي.



وانخفاض كفاءة الأداء الحكومي، وعدم الاستقرار السياسي، والتعارض بين سياسات التوطين والتزامات نيجيريا في منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الدولية، والجمارك المفروضة على واردات المواد الخام اللازمة للصناعة، لذا يجب أن توجه جهود الحكومة نحو إيجاد حلول عملية لمواجهة هذه التحديات.

المحور الثالث:

القدرات التنافسية لنيجيريا في الصناعات الهندسية الغذائية لقطاع النفط والغاز

يحاول هذا الجزء تحديد الصناعات التي تتمتع فيها نيجيريا بقدرات تصنيعية ومزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من المزايا التي نص عليها قانون المكون المحلي، ولهذا الغرض سوف يتم حساب كلاً من مؤشر كثافة التجارة البينية ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة فيما يخص الصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي وهي سبعة صناعات رئيسية تشمل كلاً من صناعة مواد الطلاء، وصناعة الأنابيب، وصناعة الأسمنت، وصناعة المبادلات الحرارية، وصناعة الكابلات الكهربائية، وقد تم الاعتماد على مؤشر كثافة التجارة البينية حيث يمكن من خلاله معرفة مدى وجود كثافة صادرات وواردات في نفس الصناعات، حيث أن وجود كثافة للتجارة يعني وجود طاقات إنتاجية محلية تتمكن

يتضح من التحليل السابق توفر العديد من الفرص أمام قطاع الصناعات الهندسية الغذائية في نيجيريا، حيث من خلال الاستفادة منها يمكن تحقيق نمو صناعي كبير والاستفادة من فرص قانون المكون المحلي، وتتركز الفرص في ١٢ نقطة رئيسية تتمثل أهمها في جودة الأنظمة والتشريعات الحكومية، وتحسن مناخ المساءلة والمحاسبة، وأهمية دور الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي وبما يوفر فرصاً كبيرة للمشاركة مع القطاعات الصناعية الوطنية وتوفير فرص لنقل التكنولوجيا، واهتمام الحكومة النيجيرية بنشر الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعات الهندسية الغذائية، والنمو المتوقع في مشتريات قطاع النفط والغاز في ضوء المشاريع المستقبلية، وتشجيع الحكومة النيجيرية زيادة نسبة المشتريات المحلية الصنع، والمزايا التفضيلية التي يقدمها قانون المشتريات الحكومية للمصانع والموردين المحليين، والفرص الكبيرة التي من المتوقع أن يقدمها قانون المكون المحلي، والعديد من المحفزات الضريبية التي تمنحها الحكومة لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الهندسية الغذائية، وبالرغم من هذه الفرص إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الهندسية الغذائية في الاستفادة من هذه الفرص، وتتمثل في عشر نقاط أساسية، تتعلق أهمها بضعف مستوى البنية التحتية، وانتشار الفساد،



الطريقة بمؤشر جروبيل وليود، والتي تتضح من المعادلة رقم (١) التالية:

$$GL_{sector i} = 1 - \left(\frac{|export_{sector i} - import_{sector i}|}{export_{sector i} + import_{sector i}} \right)$$

وفي حالة ما إذا كانت الدولة تقوم فقط باستيراد أو تصدير سلع داخل نفس القطاع الصناعي وبالتالي لا يوجد تجارة داخل نفس الصناعة يكون الطرف الأيمن من المعادلة يساوي (١) وبالتالي يكون محصلة المؤشر مساوية للصفر **Inter Industry Trade** وبمعنى آخر توجد تجارة في صناعات مختلفة، وبالتشابه إذا ما كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات فيكون قيمة الطرف الأيمن من المعادلة يساوي (صفر) وبالتالي يكون محصلة المؤشر مساوية للواحد الصحيح وبمعنى آخر توجد تجارة في نفس الصناعة **Intra Industry Trade**، وبالتالي تتراوح قيمة مؤشر جروبيل وليود بين (صفر، ١)، وفي حالة أن قيمة المؤشر = صفر فإن ذلك يعني عدم وجود تام للتجارة البينية داخل نفس الصناعة، وفي حالة أن قيمة المؤشر = ١ فإن ذلك يعني وجود تام لتجارة بينية داخل نفس الصناعة.

يمكن بعد حساب مؤشر كثافة التجارة داخل الصناعة أن يتم حساب المؤشر

من التصدير والمنافسة في السوق العالمي ومن ثم فتوجد فرص كبيرة للاستفادة من قانون المكون المحلي، كما أن وجود ميزة نسبية ظاهرة في هذه الصناعات يؤكد على ذلك أيضاً ويعطي مبرراً قوياً لتخصص نيجيريا في هذه الصناعات بدلاً عن استيرادها من الخارج.

أولاً: قياس مؤشر كثافة التجارة داخل الصناعات الهندسية المغذية:

١- المنهجية المتبعة في حساب مؤشر كثافة التجارة داخل الصناعات الهندسية المغذية:

بالرغم من أن نظرية نسب عناصر الإنتاج التي قدمها هكشر- أولين فسرت التدفقات التجارية في السلع المكملة بالاعتماد على نسب عناصر الإنتاج التي تتميز بها عملية الإنتاج، إلا أن جروبيل وليود لاحظ عام ١٩٧٥م **Grubel & lioyd, 1975** لأول مرة أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات تحدث في اتجاهين داخل نفس المجموعات السلعية وبما يعكس وجود تجارة في السلع المتشابهة ولكن يوجد قدر كبير من التمايز بين هذه السلع، وتوجد تجارة بينية داخل نفس الصناعة في حالة قيام الدولة باستيراد وتصدير أنواع متشابهة من السلع الداخلة في هذه الصناعة.

وقد قام كلاً من جروبيل وليود بتقديم الطريقة الأكثر استخداماً في تحديد درجة كثافة التجارة داخل الصناعة وتعرف هذه



حسب القطاعات الصناعية المختلفة:

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) المتعلق بنتائج مؤشر كثافة التجارة داخل الصناعة انخفاض متوسط قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة لجميع الصناعات عن الواحد الصحيح، وهو ما يدل على انخفاض التجارة التي تتم في نيجيريا داخل نفس الصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي وذلك نتيجة زيادة قيمة الواردات بشكل يفوق قيمة الصادرات، وبشكل عام فبالرغم من انخفاض قيمة الصادرات إلا أنها تعد مؤشراً على وجود طاقات إنتاجية تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية وبما يعني قدرتها بالتبعية على الوفاء بمتطلبات قطاع النفط والغاز والإحلال محل الواردات، وبالنظر الى المتوسط المرجح لجميع الصناعات يتضح أيضاً انخفاض قيمته خلال سنوات الدراسة عن الواحد الصحيح.

ومن خلال تحليل متوسط قيمة مؤشر كثافة التجارة حسب الصناعات المختلفة يتضح أن صناعة الأنابيب تحتل المركز الأول بين جميع الصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي حيث بلغ في

الاجمالي المرجح لجميع القطاعات الصناعية من خلال المعادلة التالية:

$$AIIT = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i + M_i) - \sum_{i=1}^n |X_i - M_i|}{\sum_{i=1}^n (X_i + M_i)}$$

٢- تجميع البيانات وحساب مؤشر كثافة التجارة داخل الصناعات المغذية التي نص عليها قانون المكون المحلي:

سوف يتم حساب مؤشر كثافة التجارة داخل قطاع الصناعات المغذية بهدف استكشاف مدى وجود قاعدة صناعية متقدمة في نيجيريا تؤهلها للاستفادة من المزايا التي يوفرها قانون المكون المحلي، وسوف يتم تجميع البيانات من WITS- World Integrated Trade Solutions وذلك وفقاً لتصنيف ISIC Codes Version 3 وذلك على مستوى 4Digits وذلك بالنسبة للصادرات (بدون المعاد تصديره) والواردات، خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٧-٢٠١١)م.

٣- تحليل نتائج مؤشر كثافة التجارة



المتوسط خلال فترة الدراسة نحو ٠,٢٥ ضوء زيادة الاعتماد على الواردات وهذه القيمة تعتبر أكبر قيمة بين مختلف ووجود قدرات تصديرية تدل على وجود الصناعات وهو ما يدل على زيادة فرص طاقات إنتاجية ذات قدرة تنافسية في الاستفادة من قانون المكون المحلي في صناعة الأنابيب النيجيرية.

جدول رقم (٥):
تطور مؤشر كثافة التجارة البينية لقطاع الصناعات الهندسية المغذية، القيمة تتراوح بين (١-٠)

الكود	الصناعة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المتوسط
٢٤٢٢	صناعة مواد الطلاء	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٣٨	٠,٠٩
٢٥٢٠	صناعة الأنابيب	٠,١٩	٠,٢٣	٠,١٧	٠,٥٥	٠,١٠	٠,٢٥
٢٦٩٤	صناعة الأسمت	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢
٢٧١٠	صناعة الصلب	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٤
٢٩١٢	صناعة الصمامات	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢
٣١٢٠	صناعة المبادلات الحرارية	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٠١
٣١٣٠	صناعة الكابلات الكهربائية	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠١
	المتوسط المرجح	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٦	٠,٠٦

المصدر: بيانات محسوبة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن WITS.



ثانياً: قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعات الهندسية المغذية:

سوف يتم حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA - Revealed Comparative Advantage) للصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي بهدف معرفة مدى توفر ميزة نسبية ظاهرة لنيجيريا من هذه الصناعات تبرر لها التخصص في هذه الصناعات.

١- منهجية حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

قدم بالاسا -Balassa- في عام ١٩٦٥م مؤشر الميزة النسبية لأول مرة بهدف قياس الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول في مختلف الصناعات وبما يبرر لها التخصص في إنتاجها، ويقوم هذا المؤشر على افتراض أساسي يشير إلى أن شكل التجارة بين الدول يعتمد نسبياً على الفرق في تكاليف الإنتاج، فإذا قلت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح (١) دل ذلك على عدم وجود ميزة نسبية وإذا ارتفعت القيمة عن الواحد الصحيح (١) دل ذلك على وجود ميزة نسبية ظاهرة، وسوف يتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي (٣):

$$RCA = \frac{Xijt}{Xiwt} \div \frac{\sum Xait}{\sum Xawt}$$

حيث أن:

$Xijt$: صادرات الدولة j من السلعة i في السنة t .

$Xiwt$: صادرات العالم من السلعة i في السنة t .

$\sum Xait$: إجمالي الصادرات الصناعية في الدولة j في السنة t .

$\sum Xawt$: إجمالي صادرات العالم الصناعية في السنة t .

٢- نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي:

يتضح من الجدول رقم (٦) المتعلق بنتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعات التي نص عليها قانون المكون المحلي وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١م) انخفاض متوسط المؤشر خلال فترة الدراسة عن الواحد الصحيح، وبمقارنة متوسط قيمة المؤشر لجميع الصناعات يتضح أن صناعة الإسمنت تحتل المركز الأول بمتوسط قيمة بلغت ٠,٨٨، يليها صناعة الأنابيب بمتوسط قيمة بلغ ٠,٤٥، وفي المركز الثالث تأتي صناعة مواد الطلاء بمتوسط قيمة بلغ ٠,١٠، وبذلك فيمكن القول (نسبياً) أن هذه الصناعات الثلاث هي التي تتمتع بميزة نسبية أكثر من غيرها خلال الفترة محل الدراسة، ويوجد مبرر للتخصص في إنتاجها أكثر من غيرها من الصناعات (٤).



جدول رقم (٦):

تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لقطاع الصناعات الهندسية المغذية

المتوسط	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الصناعة	الكود
٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٣٨	صناعة مواد الطلاء	٢٤٢٢
٠,٤٥	٠,٧٣	٠,١٩	٠,٨٥	٠,٤٠	٠,٠٧	صناعة الأنايب	٢٥٢٠
٠,٨٨	٠,٢٢	٠,٣٥	١,٦٣	٠,٧٠	١,٥١	صناعة الأسمنت	٢٦٩٤
٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,١١	٠,١٢	٠,٠٤	صناعة الصلب	٢٧١٠
٠,٠٩	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٣٠	٠,٠١	٠,١١	صناعة الصمامات	٢٩١٢
٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,١٥	صناعة المبادلات الحرارية	٣١٢٠
٠,٠٧	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٣٢	صناعة الكابلات الكهربائية	٣١٣٠

المصدر: بيانات محسوبة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن WITS.

المحور الرابع:

مستقبل قانون المكون المحلي في

ضوء الالتزامات الدولية والإقليمية

ارتكزت الحكومة النيجيرية على قانون المكون المحلي ليكون محددًا رئيسياً لمستقبل القطاع الصناعي بل وللتنمية الاقتصادية برمتها، لذا فإن المحافظة على بقاء واستمرار هذا القانون تعد من بين أهم التحديات التي تواجه الحكومة النيجيرية، انطلاقاً من أهمية الاستقرار التشريعي والذي يعول عليه القطاع الصناعي بشكل رئيسي في مراحل التخطيط الاستثماري الأولية، وتكمن التحديات التي تواجه استمرار قانون المكون المحلي في الالتزامات التي قطعها نيجيريا على نفسها بصفتها عضواً بمنظمة التجارة العالمية، تلك المنظمة التي رعى تأسيسها القوى

الاستعمارية السابقة في القارة الأفريقية.

وتشير اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS إلى أهمية عدم التمييز عند الشراء بين المنتجات المحلية الصنع والمنتجات الأجنبية، والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية أعطت الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومنها نيجيريا هذه الاستثناءات لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات انتهت عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠١١ قام مجلس التجارة في السلع بمنظمة التجارة العالمية بمد هذه الفترة الانتقالية لبعض الدول أخذاً في الاعتبار الاحتياجات التجارية والمالية والتنموية للدول التي طالبت بذلك، وفي الوقت الحالي لا يوجد أية استثناءات ممنوحة لأية دول نامية بالخروج عن قواعد هذه الاتفاقية.

وبالتالي فإن سياسات توطين الصناعة



شهور تنتهي في مارس ٢٠١٤م، ويعبر ذلك عن وجود تحديات تشريعية تواجه نيجيريا في الاستمرار في تطبيق سياسات توطين الصناعة (منظمة التجارة العالمية، ٦ فبراير، ٢٠١٤م).

كما توجد قضية أخرى رفعها كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أمام منظمة التجارة العالمية تتعلق بسياسات التوطين التي تتبعها إندونيسيا في قطاع النفط والغاز، حيث أصدرت الحكومة الإندونيسية ممثلة في شركة النفط القومية BP Migas توجيهات في ٢٠٠٩/١٢ لشركات النفط والغاز العاملة فيها بضرورة استخدام صناعات وخدمات محلية الصنع في مشترياتها وذلك بهدف إفادة الاقتصاد المحلي من حجم الإنفاق السنوي الكبير لقطاع النفط والغاز والذي يتوجه جزء كبير منه إلى خارج إندونيسيا، كما قامت الشركة في عام ٢٠١١م برفع نسبة المكون المحلي من ٣٥% إلى ٥٠%.

يضاف لما سبق أن سياسات توطين الصناعات المحلية التي يشتكي منها كلاً من اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر فقط على سياسات كندا وإندونيسيا بل تشمل أيضاً سياسات التوطين المتبعة في البرازيل والهند ونيجيريا أيضاً، وتشير العديد من التقارير إلى أن العديد من الدول تنتظر نتيجة الشكوى المقدمة ضد كندا وإندونيسيا وأنه في حالة خروج التقرير النهائي بشكل يطالب كندا بتعديل سياساتها كونها تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك ستكون

التي تتبعها نيجيريا بشكل واضح من خلال قانون المكون المحلي يمكن أن تتعارض مع التزامات نيجيريا في إطار منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن تكون معرضة في أي وقت لتقديم شكوى ضدها في منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن، وفي هذا الصدد يذكر أن اليابان قد قامت في ١ يونيو ٢٠١١م بتقديم شكوى لهيئة فض المنازعات في منظمة التجارة ضد سياسات كندا في توطين صناعة آلات توليد الطاقة المتجددة وتفضيلها عن الآلات المستوردة من خلال فرض نسب مكون محلي معينة في الآلات التي تقوم بشرائها، وذلك فيما يعرف ببرنامج Feed-in Tariff Program (FIT)، وقد سبق الاتحاد الأوروبي اليابان في تقديم نفس الشكوى (٥)، وتنص سياسات كندا على ضرورة قيام مشاريع طاقة الرياح ذات قوة ١٠ كيلوات أو أكثر باستخدام نسبة مكون محلي ٢٥% تزيد لتصل ٥٠% في يناير ٢٠١٢م، وبالنسبة لمشاريع الطاقة الشمسية فيجب أن تقوم باستخدام مكون محلي ٦٠% من بداية إنشائها.

وقد صدر قرار من منظمة التجارة العالمية في فبراير ٢٠١٣م بإدانة القانون الكندي وتأكيد تعارضه مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وقد استأنفت كندا ضد هذا القرار غير أنه في مايو ٢٠١٣م قامت المنظمة برفض الاستئناف ومطالبة كندا بوقف تطبيق القانون، وقد قامت كندا في يونيو ٢٠١٣م بإبلاغ منظمة التجارة بأنها ستقوم بوقف تنفيذ القانون خلال عشر



خلاصة

أكدت نتائج البحث الأهمية الاقتصادية المتوقعة لقانون المكون المحلي على القطاعات الإنتاجية الوطنية في نيجيريا بشكل عام سواء كنت خدمات أو تصنيع أو تشغيل العمالة وتدريبها، غير أن هناك بعض نقاط الضعف التي يجب أن تواجه قطاع الصناعات الهندسية الغذائية في الاستفادة وبحيث توجد ضرورة لقيام الحكومة النيجيرية بمعالجة هذه الجوانب خاصة فيما يتعلق بزيادة حجم الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير وتشجيع براءات الاختراع وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة، كما أنه لضمان الاستفادة من الفرص التي قدمها القانون توجد أهمية لتحسين مناخ الاستثمار خاصة فيما يتعلق بتطوير مستوى البنية التحتية، ومكافحة الفساد، وتحسين الأداء الحكومي، وتجهيز ملف قانوني يثبت توافق قانون المكون المحلي مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وتخفيض الجمارك المفروضة على واردات المواد الخام اللازمة للصناعة، لذا يجب أن توجه جهود الحكومة نحو إيجاد حلول عملية لمواجهة هذه التحديات.

وأكدت النتائج وجود مزايا تنافسية لنيجيريا في كل من صناعة الأنابيب وصناعة الأسمنت، الأمر الذي يوفر فرصاً رحبة لدعم هذه الصناعات بحيث تحتل فيها نيجيريا مكانة محلية إنتاجاً وإقليمية ودولية تصديراً.

البداية نحو رفع قضايا جديدة ضد البرازيل والهند ونيجيريا.

الجدير بالذكر أيضاً أن مفوضية الاتحاد الأوروبي قد عقدت جولة مباحثات مع نيجيريا في أبوجا في يناير ٢٠١٢م لمناقشة مدى تعارض قانون توطين الصناعة في نيجيريا مع قواعد منظمة التجارة العالمية (٦).

ويضاف للالتزامات نيجيريا في إطار منظمة التجارة العالمية التزاماتها أيضاً في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي حيث وقعت نيجيريا العديد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع العديد من الدول Bilateral Investment Treaties BIT'S مع كل من (فرنسا، ألمانيا، كوريا، هولندا، تركيا، المملكة المتحدة، مصر، فنلندا، أسبانيا، فنلندا، سويسرا)، وقد تضمنت الاتفاقيات الموقعة مع كل من (المملكة المتحدة، كوريا، أسبانيا، فنلندا، ألمانيا، تركيا، أسبانيا)، نصوصاً تتعلق بالمعاملة الوطنية للاستثمارات البيئية ومنحها معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وبالنسبة لاتفاقية الاستثمار الموقعة مع ألمانيا فقد تضمنت نصوصاً بإمكانية عدم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في حالة رغبة نيجيريا في تسهيل عمليات التنمية الاقتصادية ويعتبر هذا استثناء تشترطه نيجيريا حتى تقوم بتطبيقه وقت الضرورة، وقد نصت هذه الاتفاقيات جميعاً على حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوء أي نزاعات تتعلق بنطاق تطبيق هذه الاتفاقيات (٧).



قائمة المصادر

١. هذا البحث جزء من رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحث بعنوان: دور قطاع النفط في توطيد الصناعات الهندسية المغذية في نيجيريا منذ عام ١٩٩٠م، (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٢-٢٠١٤م).
 ٢. التحليل الرباعي هو أحد أشهر أدوات التخطيط الاستراتيجي ويتكون من تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات، ومعروف باسم S W O T اختصاراً لكلمات Strengths ,Weaknesses, Opportunities and Threats ويقوم بتحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- . Ministry of Planning, Report of the Vision , National Technical Working Group on Manufacturing Thematic Area, July .
- . World Trade Organization (WTO), Document NO. WT/DS412/5, 7 June 2011.
- . <http://www.thisdaylive.com/articles/nigerian-content-house-set-for-showdown-with-wto/108206>.
- . <http://www.unctadxi.org/templates/DocSearch.aspx?id=779> (UNCTAD).
- . David Leishman, "Revealed Comparative Advantage and The Measurement of International Competitiveness for Agricultural Commodities: An Empirical